المراجعة النهائية في الاقتصاد

الصف الثالث التجاري

٢٠٢٣ / ٢٠٢٤

اعداد الأستاذ

مصطفى عافية

مفهوم التنمية الاقتصادية

العملية التي يقوم بها المجتمع لتحقيق الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي وزيادة الإشباع المستمر كماً وكيفاً لحاجات السكان.

مفهوم النمو الاقتصادي

هو معدل الزيادة في الإنتاج أو الدخل الحقيقي في المجتمع خلال فترة زمنية معينة تقدر بـ سنة.

مفهوم التخلف الاقتصادي

هو وجود ندرة شديدة في رؤوس الأموال في المجتمع .

الموارد الطبيعية : تتمثل في الموارد التي وهبها الله لبعض الدول.

الموارد البشرية : تتمثل في القوى العاملة في المجتمع.

الموارد الرأسمالية : تتمثل في رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية.

الموازنة العامة

تقدير أو توقع معتمد لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة غالبة مدة سنة.

النفقات العامة

مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى سلطاتها بقصد إشباع حاجة عامة.

مفهوم الرسم

مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل انتفاعه بخدمة خاصة تؤديها له.

تعريف الضريبة

فريضة مالية إجبارية يدفعها للدولة بصفة نهائية دون مقابل مباشر.

وعاء الضريبة : الموضوع أو المادة التي تفرض عليها الضريبة.

الضرائب على الأشخاص

تفرض على جميع الأفراد بدون تمييز أو على أشخاص تتوافر فيهم شروط معينة.

الضرائب على الأموال

تفرض على رأس المال أو الثروة والدخل للأفراد .

الضريبة الموحدة : ضريبة على مصدر واحد للدخل.

نظام الضرائب المتعددة

فرض عدد من الضرائب التي يكمل بعضها بعضاً.

القرض العام

مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من الغير وتتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقا لشروط معينة.

قيمة القرض العام

المبلغ الذي يصدر به أو مقدار القرض بعبارة أخرى.

سعر الإصدار

هو القيمة التي تصدر بها سندات القرض.

سعر الفائدة

يمثل نسبة مئوية من أصل القرض لحاملي سعر الفائدة السائد في السوق.

الدومين : ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية أم منقولة و أيا كانت ملكية عامة او خاصة.

الدومين العام

هي مجموعة الأموال التي تملكها الدولة كالطرق والكباري والمطارات و الموانئ والمباني الإدارية.

الدومين الخاص

هي ممتلكات الدولة غير المعدة للاستعمال العام كالأراضي الزراعية والمناجم والمحاجر والمشروعات التجارية والصناعية

ـ الدومين العقاري : يتكون من الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والأبنية السكنية المملوكة للدولة.

ـ الدومين المالي : يقصد به محفظة الأوراق المالية أي الأسهم والسندات المملوكة للدولة.

ـ الدومين الصناعي والتجاري : يقصد به المشروعات الصناعية والتجارية التي تملكها الدولة.

استهلاك القروض العامة : يقصد به الوفاء بقيمتها أي قيام الدولة برد قيمة السندات إلى حاملها .

السياسة المالية

هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة في جانبي الموازنة العامة بشكل متعمد لتحقيق التوظف الكامل بشكل يحقق استقرار الأسعار في الأجل القصير.

مفهوم وطبيعة التجارة الدولية (الخارجية)

تتعلق التجارة الدولية (الخارجية) بجميع صور النشاط الاقتصادي التي تتم عبر الحدود السياسية سواء اتخذت شكل انتقال السلع أو رؤوس الأموال أو العمالة.

اتفاقية الجات

ـ هي إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية.

ـ هي بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.

الإغراق

هو الحالة التي يكون فيها تصدير السلعة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها إلى بلد أخر أو تقل عن تكاليف انتاجها.

القروض قصيرة الأجل : يطلق عليها الدين السائر او العائم.

القروض متوسطة الأجل : يطلق عليها القروض المثبتة.

مقاييس التنمية الاقتصادية

١ـ زيادة الأهمية النسبية للناتج القومي الصناعي.
٢ـ التغيير في هيكل العمالة.
٣ـ التقدم الكيفي في رأس المال البشرى.
٤ـ زيادة المدخرات والاستثمارات وتراكم رأس المال.
٥ـ تقدم الأساليب التكنولوجية للإنتاج.

العوامل التي ترجع اليها القصور في خطط التنمية العربية

١ـ رأس المال ليس هو العامل الوحيد للنمو.
٢ـ عدم توافر الكوادر البشرية والتنظيم والإدارة.
٣ـ لم يوفر التعليم الكفاءات اللازمة للتنمية.
٤ـ لم تحظى قضايا البيئة بالاهتمام الكافي.
٥ـ زيادة السكان في الدول العربية بمعدلات عالية.

الأسس التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية

١ـ العلم. ٢ـ العمل. ٣ـ الادخار. ٤ـ الملكية الخاصة.
٥ـ المحافظة على الوقت. ٦ـ العدالة الاجتماعية.

العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

١ـ حجم ونوعية الموارد البشرية المتاحة في المجتمع.
٢ـ حجم ونوعية الموارد الطبيعية المتاحة في المجتمع.
٣ـ التخصص وتقسيم العمل والإنتاج الكبير.
٤ـ حجم تراكم رؤوس الأموال.
٥ـ العوامل البيئية التي تعمل في ظلها التنمية الاقتصادية.
٦ـ مستوى التقدم التكنولوجي والفني.

العوامل الأساسية المحددة لإنتاجية عنصر العمل

١ـ الوقت المبذول في العمل او معدل ساعات العمل.
٢ـ عدد المتعلمين ونوعية التعليم والمستوى الصحي في المجتمع.
٣ـ حجم ونوعية الآلات الحديثة المستخدمة في الإنتاج.
٤ـ مستوى التنظيم والتنسيق والإدارة.

أهداف التنمية الاقتصادية

١ـ زيادة الدخل القومي. ٢ـ رفع مستوى المعيشة.
٣ـ الحد من التفاوت في الدخول والثروات.
٤ـ تغيير التركيب النسبي لهيكل الاقتصاد القومي.

الخصائص غير الاقتصادية للتخلف الاقتصادي

١ـ أثر الزيادة السكانية على الاقتصاديات المختلفة.
٢ـ أثر انتشار ظاهرة الإنفاق الترفي (السلوك الاستهلاكي).
٣ـ أثر تخلف الفنون الإنتاجية وانخفاض الإنتاجية.
٤ـ أثر عدم استغلال وقت الفراغ.

الخصائص الاقتصادية للتخلف الاقتصادي

١ـ ندرة رؤوس الأموال. ٢ـ انتشار البطالة.
٣ـ التبعية الاقتصادية للخارج ٤ـ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
٥ـ زيادة نسبة الصادرات إلى الدخل القومي.
٦ـ اختلال التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية.
٧ـ فرض عقوبات اقتصادية دولية على بعض الدول.

العوامل الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية

١ـ الموارد الطبيعية. ٢ـ الموارد البشرية. الموارد الرأسمالية.
٤ـ السياسات والإجراءات المالية والنقدية للدولة.
٥ـ مستوى التقدم الفني والتكنولوجي.

درجات التلوث

١ـ التلوث المعقول: لا يسبب أية مشاكل أو أخطار واضحة للأحياء على سطح الأرض.
٢ـ التلوث الخطر : تتعدى فيها كمية التلوث خط الأمان
٣ـ التلوث القاتل أو المدمر : تتعدى فيه الملوثات الناشئة عن الأنشطة المختلفة الحد القاتل أو المدمر.

أنواع التلوث

١ـ تلوث الهواء : بسبب العواصف الترابية والبراكين.
٢ـ تلوث الماء: هو إحداث تلف أو إفساد في نوعية المياة.
٣ـ تلوث التربة : مصادر تلوث التربة :
أ ـ التلوث الكيميائي للتربة (المبيدات والأسمدة)
ب ـ تلوث التربة بالمياه الملوثة.
ج ـ تجريف التربة الزراعية بغرض التوسع العمراني.
٤ـ التلوث الإشعاعي :
أخطر أنواع التلوث حيث أنه لا يُرى ولا يحس ولا يشم.

- مصادر التلوث الإشعاعي :
أ ـ التفجيرات الذرية. ب ـ المفاعلات الذرية والمعامل الحارة.
- الآثار المترتبة على التلوث الإشعاعي :
أ ـ يحطم الخلية الحية لجسم الإنسان ويسبب سرطان.
ب ـ تلوث الأسماك عن طريق التفجيرات الذرية.
ج ـ تلوث التربة بالمواد المشعة نتيجة للمخلفات المشعة.
د ـ تناول الماشية والطيور للنباتات الملوثة بالمواد المشعة.

٥ـ التلوث الضوضائي:
بسبب تقدم سوق التكنولوجيا الصناعي والنمو الحضري السريع

- مصادر التلوث الضوضائي :
أ ـ استخدام المكابس والاجهزة الكهربائية.
ب ـ الضوضاء التي تنشأ عن القطارات والسيارات.
ج ـ مكبرات الصوت والموسيقى الصاخبة.

- الآثار المترتبة على التلوث الضوضائي:
أ ـ الصمم وخفقان القلب . ب ـ خفض القدرة الإنتاجية للفرد.

حماية البيئة من التلوث : يتطلب الآتي :

١ـ اعداد دراسة جدوى بيئية للمشروعات الاقتصادية.
٢ـ الاهتمام بالحد من الأنشطة المدمرة للبيئة.
٣ـ ضرورة الاهتمام بتعديل العملية الإنتاجية.
٤ـ الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية كالهواء والماء.
٥ـ التدخل الحكومي تشريعياً وتنظيمياً.
٦ـ الاهتمام بالتكنولوجيا التي تخدم في مجال حماية البيئة.
٧ـ استخدام الحوافز الاقتصادية للحد من التلوث.
٨ـ الجمع بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.
٩ـ الاستفادة من تجارب الدول الأخرى لخدمة التنمية.

العلاقة بين علم الاقتصاد والمالية العامة

⚘ **علم الاقتصاد** : يبحث عن حل المشاكل الناشئة عن تعدد الحاجات الإنسانية بالموارد الطبيعية المحدودة.

⚘ **علم المالية العامة** : يهتم بدراسة أفضل الوسائل لإشباع الحاجات الجماعية بالموارد المالية المحدودة والمتاحة للدولة.

أركان النفقات العامة

١ـ مبلغ نقدي. ٢ـ تصدر عن الدولة. ٣ـ تحقق نفعاً عاماً.

التقسيمات المختلفة للنفقات العامة

١ـ التقسيم الوظيفي : تقسم تبعاً للوظائف التي تؤديها الدولة
ـ نفقات إدارية ـ نفقات اجتماعية ـ نفقات اقتصادية.

٢ـ التقسيم الجغرافي:
ـ تقسيم بناء على حصص أو اعتمادات كل منطقة أو محافظة.
ـ تقسيم بناء على طبيعة الهيئة التي تقوم بالإنفاق.

٣ـ التقسيم الإنتاجي :
ـ نوع مفيد يساهم في رفع مستوى المجتمع ـ نوع حيادي.

٤ـ التقسيم المالي :
ـ **النفقات النهائية** : تدفع نظير الحصول على سلع وخدمات.
ـ **النفقات الراجعة**: تصرفها الدولة ولكنها ستستعيدها في المستقبل

٥ـ التقسيم الزمني:
ـ **النفقات الدورية**: تتصف بالثبات والتكرار كالأجور والمرتبات.
ـ **النفقات غير الدورية**: لا تتصف بالتكرار مثل تمويل الحروب.

٦ـ التقسيم الاقتصادي:
ـ **النفقات الجارية** : وتشمل الأجور والمصروفات المتكررة.
ـ **النفقات الاستثمارية** : تزيد من المقدرة الإنتاجية للمجتمع عن طريق زيادة التكوين الرأسمالي.
ـ **النفقات الحقيقية** : هي تلك النفقات العامة التي تتطلب مقابلا يتمثل فيما تحصل عليه الدولة من سلع وخدمات.
ـ **النفقات التحويلية**: هي تلك النفقات التي تتم بلا مقابل.

الآثار المباشرة للنفقات العامة

١ـ مستوى الأسعار. ٢ـ مستوى العمالة.
٣ـ حجم الإنتاج القومي. ٤ـ توزيع الدخل والثروة.
٥ـ حجم التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

الآثار الغير مباشرة للنفقات العامة

١ـ **مبدأ المضاعف** : العلاقة بين التغير (ارتفاع أو انخفاض) في الإنفاق العام وبين التغير المتراكم في الدخل القومي.
ـ ومن مجالاته :
ـ مضاعف عرض العملة أو النقود. ـ مضاعف التصدير.
ـ مضاعف الضريبة. ـ مضاعف الاستثمار.

٢ـ **المعجل** : العلاقة بين الزيادة في الاستهلاك والزيادة في الاستثمار.

معايير تقسيم الإيرادات العامة

١ـ الايرادات الأصلية و الإيرادات المشتقة.
٢ـ الايرادات السيادية و الايرادات العامة.
٣ـ الإيرادات الإجبارية و الإيرادات الاختيارية.
٤ـ الإيرادات العادية و الايرادات غير العادية.

مصادر الإيرادات العامة

١ـ إيرادات أملاك الدولة (دخل الدومين).
٢ـ الرسوم. ٣ـ الضرائب. ٤ـ القروض.
٥ـ حصيلة الغرامات والعقوبات. ٦ـ المعونات الأجنبية.

خصائص الرسم

١ـ يدفع نقداً. ٢ـ يدفع جبراً. ٣ـ يدفع مقابل نفع خاص.

خصائص الضريبة

١ـ فريضة مالية. ٢ـ تدفع جبراً.
٣ـ تدفع بصفة نهائية. ٤ـ تدفع بلا مقابل مباشر.
٥ـ تمكن الدولة من تحقيق اهدافها.

عيوب الضرائب التي تدفع في شكل عيني :

١ـ تحميل الدولة نفقات كثيرة لجمعها ونقلها.
٢ـ عدم تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية.
٣ـ عدم اتفاق الاكراه على تأدية الخدمات العامة مع كرامة الانسان.
٤ـ صعوبة فرض هذه الضرائب على كثير من الأنشطة.

قواعد فرض الضريبة

١ـ قاعدة العدالة. ٢ـ قاعدة اليقين.
٣ـ قاعدة الملائمة. ٤ـ قاعدة الاقتصاد.

أوجه التشابه بين القرض والضريبة

١ـ كليهما لا بد أن يصدر بقانون.
٢ـ كليهما إيراد عام تحصل عليه الدولة من الأفراد.

أوجه الاختلاف بين القرض العام والضريبة

القرض	الضريبة
ـ تلتزم الدولة برده وفوائده	ـ تدفع بصفة نهائية لا ترد
ـ يكون باتفاق بين الدولة ومقرضيها	ـ فريضة اجبارية.
ـ يخصص لغرض معين	ـ لا تخصص لغرض معين.

أنواع القروض العامة

١ـ القروض الداخلية : تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية ويكتتب فيها المواطنون بالدولة.

٢ـ القروض الخارجية : تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الأجنبية.

٣ـ القروض الاختيارية : الأصل في القرض ان يكون اختيارياً.

٤ـ القروض الإجبارية : تلجأ اليها الدولة للأسباب الآتية:

أ- تمويل الإنفاق وقت الحروب والأزمات الاقتصادية والمالية.

ب- تخفيض معدل التضخم.

٥ـ القروض الدائمة: لا تكون الدولة ملتزمة برد قيمتها خلال مدة معينة. ولها حرية اختيار الوقت المناسب للسداد.

٦ـ القروض المؤقتة : تلتزم الدولة بردها في تاريخ معين وطبقا للقواعد المتفق عليها في قانون الإصدار.

شكل سندات القرض العام

١ـ السندات الاسمية : تشتمل على اسم مالكها.

٢ـ السندات لحاملها : لا يدون فيها اسم صاحبها.

٣ـ السندات المختلطة: تأخذ شكلا وسطاً.

طرق اصدار القرض العام

١ـ الاكتتاب العام المباشر. ٢ـ الاكتتاب العام بالمزاد.

٣ـ الاكتتاب المصرفي (البيع للبنوك).

٤ـ الإصدار في سوق الأوراق المالية (البورصة).

الآثار الاقتصادية للقروض العامة

١ـ عبء الدين العام : الاقساط والفوائد التي تدفعها الدولة

٢ـ أثر القروض العامة على توزيع الدخل.

٣ـ أثر القروض العامة على النشاط الاقتصادي.

أدوات السياسة المالية

١ـ تغيير النفقات العامة. ٢ـ تغيير الإيرادات العامة.

٣ـ تحقيق فائض أو عجز.

المعوقات التي تواجه السياسة المالية

١ـ الأثر الانكماشي لتمويل عجز الموازنة العام.

٢ـ اختلاف أثر المضاعف تبعا لنوع النفقة العامة.

٣ـ السياسة العامة للحكومة. ٤ـ فترة التأخير.

صور التبادل التجاري الدولي

١ـ حركة السلع : يقصد بها انتقال السلع المادية أو العينية عبر الحدود في صور صادرات او واردات.

٢ـ حركة الخدمات :يقصد بها الخدمات أو المنتجات والتي تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى.

٣ـ حركة رؤوس الأموال : انتقال أو تحرك القوة الشرائية أو النقدية من دولة إلى أخرى.

٤ـ حركة العمالة: يقصد بها انتقال القوة البشرية من دولة إلى دولة أخرى بقصد العمل.

أنواع رأس المال :

- رأس المال العيني :مجموعة السلع التي تتخذ شكل عدد وآلات.
- رأس المال النقدي : يتخذ شكل المال النقدي أو القوة الشرائية.

أشكال انتقال رأس المال الأجنبي :

١ـ استثمار مباشر : ينصرف إلى المساهمة المالية في مشروعات عامة على أرض دولة أخرى.

٢ـ استثمار غير مباشر : ينصرف إلى شراء الأوراق المالية

أسباب انتقال العمالة إلى بلد آخر :

١ـ الاستفادة من ارتفاع مستوى الأجور.

٢ـ التنعم بالحضارة والتقدم في البلدان الجاذبة للعمالة.

٣ـ الرابطة النفسية بين الدولة الطاردة والدولة الجاذبة .

أهمية التجارة الخارجية

١ـ ظهور مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات يتم تبادلها بين الدول.

٢ـ رفع معدلات التنمية الاقتصادية.

٣ـ ظهور ثورة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٤ـ ظهور ثورة في الصناعة والزراعة والتكنولوجيا.

٥ـ التعاون بين الدول في مختلف المجالات مثل تبادل المعرفة والأفكار والثقافات.

الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية

وجه الاختلاف	التجارة الداخلية	التجارة الخارجية
المكان	تتم داخل الدولة	تتم بين دول مختلفة
التقسيم	تنقسم الى عمليات شراء وبيع	تنقسم إلى عمليات استيراد تصدير وصرف
اللغة	تستخدم لغة واحدة	تستخدم لغات مختلفة
السوق	تتم داخل سوق موحدة	تتم بين اسواق عديدة
القوانين	تخضع لقانون واحد	تخضع لقوانين مختلفة
العملة	تستخدم عملة واحدة	تستخدم عملات مختلفة
الوقت	تأخذ وقت قصير	تأخذ وقت طويل
المصاريف	قليلة ومحدودة	اضافية وكثيرة

العوامل التي تساهم في إحداث التخصص وتقسيم العمل الدولي:

١ـ العوامل التاريخية. ٢ـ العوامل الطبيعية. ٣ـ العوامل المكتسبة.
٤ـ دور التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي.
٥ـ سياسات التجارة الخارجية المرتبطة بخطط التنمية الاقتصادية.

الإحلال المطلق للواردات :

يعني أن يحل الناتج المحلي محل الواردات بشكل كامل.

الإحلال النسبي للواردات :

يعني أن تحل المنتجات المحلية بنسبة معقولة محل الواردات .

أسباب الاتجاه نحو سياسة الإحلال محل الواردات :

١ـ تعتبر هذه السياسة نتيجة طبيعية للنمو الاقتصادي.
٢ـ الحد من الطلب على العملات الأجنبية.
٣ـ خلق فرص عمل جديدة في الدول النامية.
٤ـ الحد من الاستيراد ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات.

أهداف سياسة إحلال الواردات :

١ـ استثمار القوى العاملة والحد من البطالة.
٢ـ تقليل حجم الواردات وتحسين ميزان المدفوعات.
٣ـ تقليل حساسية الاقتصاد القومي للتقلبات الخارجية.
٤ـ القضاء على ظاهرة الثنائية لاقتصاد الدول النامية.
٥ـ تشجيع الصادرات من المواد الأولية ومصادر الطاقة.

سلبيات سياسة الإحلال محل الواردات :

١ـ التركيز على الصناعات الاستهلاكية ، على حساب الصناعات الرأسمالية والوسيطة.
٢ـ تناقض سياسات التنمية داخل الدول النامية.
٣ـ عدم كفاية الصناعات المحلية للدول النامية على سد حاجة السكان المتزايدة.
٤ـ ضيق حجم السوق المحلي للدول النامية.
٥ـ عزلة الاقتصاد القومي للدول النامية عن التطور التكنولوجي

عوامل نجاح سياسة التصنيع من أجل التصدير:

١ـ استمرار التغيرات الجذرية في هيكل الإنتاج.
٢ـ المرونة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية للتغلب على سيطرة الاحتكارات العالمية.
٣ـ ربط هذه السياسة بسياسة تجارية مرنة مع العالم الخارجي.

محاور سياسة التصنيع من أجل التصدير :

١ـ إقامة صناعات بسيطة.
٢ـ إقامة الصناعات التجميعية.
٣ـ إقامة الصناعات الإلكترونية.

تتخصص الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى في تصدير السلع تامة الصنع بينما تتخصص الدول النامية في تصدير المواد الخام.

تتخصص الدول المتقدمة في الصناعات كثيفة رأس المال بينما تتخصص الدول النامية في الصناعات كثيفة العمالة.

تتخصص البلاد كثيفة السكان في انتاج السلع التي تتطلب عدداً وفيراً من الأيدي العاملة.

الصعوبات التي تواجه سياسة التصنيع من أجل التصدير

١ـ عدم توافر الكفاءات الفنية والإنتاجية والتسويقية العالية.
٢ـ القيود الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة على الصادرات
٣ـ استعانة الدول النامية بشركات أجنبية دولية للاستفادة من خبراتها الفنية.
٤ـ زيادة التضخم. ٥ـ زيادة الإنفاق .

المشاكل التجارية التي اهتمت بها الجات

١ـ التعريفة الجمركية التي يفرضها الاطراف المتعاقدة.
٢ـ الالتزام بالامتناع عن فرض الرسوم الأخرى بخلاف الرسوم الجمركية.
٣ـ عدم إجازة فرض القيود بخلاف الرسوم الجمركية.

المبادئ التي تقوم عليها اتفاقية الجات

١ـ مبدأ عدم التميز. ٢ـ الشفافية المصداقية. ٣ـ التبادلية.
٤ـ التفاوض في اطار الجات. ٥ـ المعاملة التجارية التفضيلية.

أهداف اتفاقية الجات

١ـ رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
٢ـ سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.
٣ـ السعي نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل للدول الأعضاء.
٤ـ تنشيط الطلب الفعال.
٥ـ رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.
٦ـ الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالية.
٧ـ تشجيع حركة الإنتاج و رؤوس الأموال والاستثمارات.

اجراءات اثبات الإغراق وحل المنازعات

١ـ يتعين على الدول المتضررة من حالة الإغراق اقامة الدليل على ذلك واثبات اضراره.
٢ـ تقوم الجهات المسئولة في المنظمة العالمية للتجارة بإجراء تحقيقات في مدة أقصاها عام واحد.
٣ـ يلتزم طرفا النزاع بتقديم أدلة الإثبات أو النفي.
٤ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة في شكل فرض حصص او رسوم جمركية اذا انتهى التحقيق بصحة الإغراق.